

التعليم في الجزائر وعلاقته بالتنمية المستدامة "قراءة في الأزمة ورهاناتها"

Education in Algeria and Its Relation to Sustainable Developmen: "An Analysis in The Crisis And Its Stakes"

تاريخ النشر: 2025/10/28

تاريخ القبول: 2025/08/02

تاريخ الإرسال: 2025/01/12

بكير مختارية¹، بوغالم جمال²

¹ مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة شلف، الجزائر،

EMAIL: m.bakir@univ-chlef.dz

² مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة شلف، الجزائر،

EMAIL: d.boughalem@univ-chlef.dz

الملخص

إن جودة التعليم ونوعيته من الأساسيات التي تعكف الدول إلى تحقيقها، في ظل ممارسات تعليمية ومقررات دراسية تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة وتتماشى مع متطلبات الإكتساح التكنولوجي والاقتصادي المتطور، إلا أنّ واقع التعليم في الجزائر لا يُجسد هذه التطلعات، ويفصح عن فجوة عميقة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل في ظل أزمة يعيشها هذا القطاع إنعكست على مخرجات العملية التعليمية وأفصححت عن تدني مستواه، وتذيله الترتيب بين الانظمة التعليمية العربية والعالمية، لذلك فتجويد هذا النظام التعليمي يتطلب تحدينا كليا للسياسات والمناهج التعليمية وممارسة عملية تبتعد عن الإصلاح الشكلي، وتبنى وفق نظرة إستشرافية مستقبلية تدمج التعليم ونواتجه ضمن الأبعاد الإنمائية الراهنة والمستقبلية.

بناء على ذلك جاءت هذه الدراسة لتحلّل علاقة التعليم بالتنمية المستدامة في الجزائر نظريا وإمبريقيا، وتقف على الأسباب التي أدت إلى خلق الأزمة في هذا القطاع، وتوضح كيفية الخروج منها في ضوء تحديات تنموية عالمية، وذلك باقتراح إستراتيجية تعليمية واضحة المنطلقات، تجعل من التعليم خريطة طريق تتجسد بها أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التعليم؛ التنمية المستدامة؛ المناهج التعليمية؛ الإستراتيجية

المؤلف المرسل: بكير مختارية، الإيميل: m.bakir@univ-chlef.dz

Abstract:

The quality of education is a crucial pillar for fulfilling sustainable development that countries assume to achieve, under the framework of educational practices and courses that meet the sustainable development's objectives as well as the economic and technological development. However, the current reality of education in Alegria does not reflect these aspirations, but rather discloses a deep gap between education and working world expectations, under the circumstances of a crisis which has significantly influenced the educational operation's outcomes and revealed the drop of its performance level along with being ranked among the last of the Arab and international educational systems. This is why improving this educational .system requires a total updating to policies and educational programmes, as well as practical practices that are far beyond superficial educational reforms, besides adopting a forward-looking view that integrates teaching and its outcomes into both current and future developmental aspects.

Thus, this study came from this point to analyze the relationship between education and sustainable development in Algeria theoretically and empirically, and to explore the causes which led to the creation of such crisis in this sector, moreover, to unveil the strategies to get out of it ,in light of universal developmental challenges, by proposing a clear educational strategy, which makes education and its outcomes a road map to embody the goals of sustainable development .

Keywords: education; sustainable development; Educational curricula; Educational strategy.

1. مقدمة:

باعتبار التعليم نواة تنمية تحتضن المورد البشري والمادي من خلال المؤسسات التعليمية بشكلها العام، واستنادًا إلى الدور الرئيسي الذي يلعبه في تقدم الأمم أو فشلها في مسيرة مستجدات الحقول المعرفية والتكنولوجية على اختلافها، فقد إزداد الاهتمام به في أدبيات التنمية خاصة بعد تطور هذا المفهوم وتحوله من مجرد تنمية اقتصادية إلى تنمية مستدامة، كعملية ديناميكية مستمرة ونموذج للتفكير في حيثيات المستقبل بإعتباراته البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تعزيزها للقدرات التي تساهم في التحول الفعلي للمجتمعات وتضمن استدامتها، ومن خلال إرتباط التعليم بالتنمية، إنكشف مصطلح "التعليم من أجل التنمية المستدامة" على الساحة الفكرية، وفي الدراسات الاقتصادية والخطط الإنمائية التي تروم تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ظل السياسات والممارسات التعليمية الرشيدة مع الموارد البشرية والمادية، وأصبح أحد الأهداف السبعة عشر التي أقرها إعلان التنمية المستدامة الذي أجمعت عليه الدول الأعضاء بـهيئة الأمم المتحدة عام 2015 .

إلا أن المتفحص لواقع التعليم في الجزائر وعلاقته بالتنمية المستدامة تتجلى له المشاهد المزرية التي آل إليها، وحالة الإنسداد في مناهجه ونواتجه ، وسياسة الإغتراب التي هيمنت عليه مقارنة بالتحولات المتسارعة التي تعرفها الأنظمة التعليمية العالمية .

وبالنظر إلى العوامل والملابسات التي أدت إلى تأزيم الوضع التعليمي والتي لم تعترف بها الإصلاحات التي توالى على هذا القطاع منذ 2003 ، حيث إكتفت بقبولة وتنميط مناهج تعليمية تم إعدادها منتصف القرن الماضي، فغابت عنها متطلبات التنمية المستدامة وراهنية التطورات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية.

وبتشخيص واقع هذا النظام التعليمي المسدود بمعوقاته وإخفاقاته، تزداد القناعة بضرورة الخروج من دائرة المراوحة في المكان التي يشهدها هذا النظام، وبإلزامية مراجعته و تبلور حتمية التغيير بإعادة النظر في مناهجه التعليمية بكل مضامينها وأنماط

تدريسها ومقارباتها، وبوجوب الإهتمام بمخرجات التعليم والأثر الفعلي له بإعداد خطط إستراتيجية لتجويده وبصياغة رؤية مشتركة لتطويره وتحديد مساره المستقبلي.

واستنادًا لما سبق وتأسيسًا على الدور الذي يضطلع به التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة" ستهتم ورقتنا البحثية بمعالجة الإشكالية التالية:

هل استطاع التعليم في الجزائر أن يرقى لمستوى متطلبات التنمية المستدامة ويحقق أهدافها ؟ وماهي المعوقات التي زادت من حدة أزمته ؟ وأي استراتيجية ينبغي تفعيلها لتجاوز حالة الإنسداد التي يشهدها وإصلاح إخفاقاته في ظل مختلف التحديات التنموية ؟ وكيف يمكن تجسير الفجوة بين النظام التعليمي في الجزائر وبين أبعاد التنمية المستدامة وتطلعاتها؟

2. مدخل مفاهيمي:

1.2 التعليم:

يعرّف التعليم بأنه: "كل عملية مرتبة ومنظمة تسعى إلى إكساب الشخص المتعلم لجملة من الأسس والمبادئ البانية للمعرفة، بطريقة منتظمة مقصودة وواضحة الأهداف، لذلك فالتعلم هو عبارة عن نقل للمعلومات والمعارف للمتلقي والتي تمكنه من اكتساب مهارات وخبرات بطريقة معينة". (سليمان، 2023، صفحة 275)

ويمكن القول أن التعليم في حقيقته هو تنسيق بين مجموعة من المعارف التي يسعى المعلم إلى تزويدها للمتعلم، بما في ذلك مختلف المقومات والمبادئ الأساسية للمعرفة بطريقة ممنهجة.

وجاء في معجم المصطلحات المتعلق بمفاهيم التربية والتعليم بأن التعليم (Teaching): "هو مجموعة الخبرات التي يتكفل الفرد القيام بها بمختلف الوسائل، والتي تتعلق بالمناهج أو برامج الحاسوب، أو عن طريق وسائل إعلامية أخرى. والتي تهدف في مغزاها إلى نقل رسالة تعليمية معينة". (إبراهيم، 2009، صفحة 261)

من خلال التعاريف السابقة يمكن التوصل إلى أن التعليم هو " عملية منظمة وحيوية وشاملة ، هدفها الأول هو إيصال مختلف المعارف والمهارات، وكذا القيم من جيل إلى جيل، في وضعيات تعليمية يسعى من خلالها المعلم إلى تقديم مختلف المواد الدراسية في مواقف معينة، تتخللها نشاطات تعليمية مدعمة بمختلف الوسائل البيداغوجية والتجهيزات التقنية".

كما أنه لا يمكن حصر العملية التعليمية في طور معين أو مرحلة محددة سواء كان مدرساً أم جامعياً، فهو تجاوز مجرد توصيل للمعارف والمعلومات ، إلى تشكيل للعقول وتنمية لمختلف القدرات البشرية وتعزيز لمختلف القيم الإجتماعية ، الأمر الذي من شأنه أن يجسد تعليم فعال قوامه تلبية إحتياجات الأفراد وكذا المجتمعات .

2.2 التنمية المستدامة:

يحتوي مفهوم التنمية المستدامة على بعدين مهمين وهما: "التنمية" كمبدأ للتغيير و "الاستدامة" كمؤشر زمني وبعد مستقبلي. (سيف ضياء، 2021، صفحة 09)

فمفهوم التنمية تعدد حسب المجالات المستخدمة فيه، سواء كان نظرياً أم علمياً، لذلك فقد عرفت في البرنامج الخاص بالتنمية للأمم المتحدة (1990) بأنها: "عملية تنطوي على توسيع مجال الخيارات المتاحة للفرد، والتي تهدف إلى توفير حياة طويلة للناس خالية من الأمراض، مع إمكانية التعلم، وإتاحة فرصة للحصول على المواد التي تضمن مستوى معيشي لائق". (UNDP, 1990, p. P210)

لذلك فالتنمية هي: "كل عملية ديناميكية تتخللها سلسلة من عدة تغيرات هيكلية وكذا وظيفية في المجتمع، والتي كانت نتيجة لتحصيل حاصل في توجيه حجم وكذا نوعية مختلف الموارد المتاحة، وذلك عن طريق تعزيز كفاءة الأفراد وفعاليتهم والرفع من أدائهم في القدرة على استغلال إمكانيات المجتمع إلى حد أعلى". (سليمان، 2023، صفحة 275)

أما عن مفهوم التنمية المستدامة، فقد صدر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المعروفة بإسم "نخبة برونتلاند" الذي يصرح بأن التنمية المستدامة في مفهومها الواسع

هي: "التي تلبي إحتياجات الحاضر دون التأثير على قدرات الأجيال المستقبلية في تلبية متطلباتها الخاصة". (سيف ضياء، 2021، صفحة 09)

ويؤكد هذا التعريف على البعد المستقبلي للتنمية المستدامة الذي يسعى لضمان توفير إنتاج مختلف الموارد الطبيعية التي تخدم الإنسان بشكل يضمن التغيير على مستوى استغلال هذه الموارد وحسن استثمارها، مع ضمان التكنولوجيات المتطورة والتي تسمح بالحفاظ على معطيات الحاضر وتعزز إمكانيات المستقبل، مع الحرص على إحداث توازن بين متطلبات الأبعاد الإقتصادية التنموية والاجتماعية والبيئية، ومن هنا يتضح الإطار الشامل للتنمية المستدامة الذي يتطلب شراكة الحكومات والمجتمعات من أجل إحداث توازن بين متطلبات الأبعاد الاقتصادية التنموية والاجتماعية والبيئية والذي من شأنه أن يساعد في بناء مستقبل أحسن للأجيال المقبلة.

3. العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة:

إنّ النظر إلى تراث الفكر التربوي يفصح عن إرتباط التعليم الوثيق بالاقتصاد في أغلب المجتمعات حتى البدائية منها، والتي أسندت مهمة تدريب الأفراد على مختلف المهارات الحاضرة والمستقبلية إلى النظام التعليمي السائد. (رحمة، 1988، صفحة 194)

وعلى الرغم من المساهمة التي قدمتها عمليتي التعليم والتعلم وما اقترن بهما من تكوين وبناء للمهارات، والمعارف والقدرة على تنمية وتعزيز الخبرات في القطاع الإقتصادي، إلّا أنّ استقصاء عملية التفاعل المشترك بين الممارسات التعليمية، والعمليات الإنتاجية لم تنل حظها من اهتمام القائمين بقضايا التعليم إلّا في مطلع القرن العشرين، حيث أوضحت أهداف التعليم توجه بشكل تدريجي إزاء الأنشطة الاقتصادية، وما تعلق بها من المجالات التنموية، (سيف الدين، 1990، صفحة 71) وبناء على هذا تبلورت الإرهاسات الأولية لتوجيه الاهتمام إلى التعليم كطريق يجسد تطلعات التنمية المستدامة ويحقق أهدافها.

فقد أصبح الخطاب التعليمي التنموي العالمي -بمختلف تقارير منظماته وهيئاته الدولية-، يؤكد على ضرورة توجيه مبادئ التعليم ومختلف مناهجه لخدمة الأبعاد التنموية، وقد جاء في آخر تقرير صادر عن منظمة اليونسكو؛ والمتضمن رؤيتها لسنة 2030 والتي تتعلق بمدى تحقيق التعليم لأهداف التنمية المستدامة بإعتباره خريطة طريق لها كما يلي: "التعليم من أجل التنمية المستدامة، يقدم للمتعلمين، المعارف والمهارات، ومختلف القيم والمواقف الضرورية، من أجل انتقاء تلك القرارات المستنيرة، والقيام بالتدابير المسؤولة والتي من شأنها أن تضمن سلامة البيئة، وتحرص على الإستدامة الاقتصادية، وتسمح للأجيال الحالية والمستقبلية، بأن يكتنفها مجتمعاً عادلاً يتيح لجميع الأشخاص باختلاف جنسهم، إمكانية العمل، مع مراعاة التنوع الثقافي". (اليونسكو، التعليم من أجل التنمية المستدامة خارطة طريق لعام 2030، صفحة 08)

لذلك فالتعليم هو السبيل الذي يعزز صفة الإستدامة الفعلية؛ ويضمنها للأجيال المستقبلية باعتباره عملية تعلم تسير الحياة الإنسانية وتشكل أحد الأجزاء المهمة التي تعمل على تطوير مختلف الأبعاد الإدراكية والإجتماعية والوجدانية، والتي تراعي الجانب السلوكي للتعلم، وهو تعليم يعمل على إحداث تحولات وتغيرات نتيجة طابعه الشمولي الذي يغطي تلك المضامين التي تقدمها عملية التعلم ونواتجها، وما تعلق بها من النهج التربوي المتبع في بيئته التعليمية. (اليونسكو، التعليم من أجل التنمية المستدامة خارطة طريق لعام 2030، صفحة 08)

فكيف يمكن للتعليم أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة؟ أي علاقة يمكن رصدها بين التعليم والتنمية المستدامة؟

بالعودة إلى الهدف الرابع من الأهداف التي تتطلع إلى تحقيقها التنمية المستدامة، فإنه يؤكد على ضرورة ضمان التعليم الجيد والشامل وكذا المنصف والذي بإمكانه أن يحدث تغييرات جذرية على مستوى الممارسات التي تعارض الإستدامة كمطلب أساسي تراعيه المجتمعات، والذي يجعل من التعليم بوصلة لتحقيق فعالية الإستهلاك المستدام، لذلك تتبلور العلاقة الوثيقة بين أهداف التنمية المستدامة والتعليم من خلال الجدول الموالي:

الجدول 1: يوضح العلاقة القائمة بين التعليم وأهداف التنمية المستدامة .

الأهداف	ارتباط التعليم بأهداف التنمية المستدامة
الهدف 01	ضرورة التعليم في مكافحة الفقر، والعمل على إشغال الأفراد منه إذ يساهم التعليم بشكل فعال في مساعدة الأفراد على الاستمرارية والسير نحو إستخدام طرق الزراعة المستدامة وعلى الفهم الصحيح لمسألة التغذية.
الهدف 02	يمكن للتعليم أن يعمل على إحداث تغييرات حاسمة في جملة من القضايا الصحية العامة، كتخفيض النسب المرتفعة للوفيات المبكرة، والحفاظ على الصحة الإنجابية.
الهدف 03	يمكن للتعليم أن يعمل على إحداث تغييرات حاسمة في جملة من القضايا الصحية العامة، كتخفيض النسب المرتفعة للوفيات المبكرة والحفاظ على الصحة الإنجابية.
الهدف 04	تعليم النساء من الأسس الضرورية من أجل إكتساب المهارات الكفيلة بتحسين فرص الحياة.
الهدف 05	يعزز التعليم والتدريب مختلف القدرات التي من شأنها أن تساعد على استخدام وتسيير الموارد الطبيعية بشكل يضمن استخدامها ويحافظ على الصحة العامة.
الهدف	بإمكان برامج التعليم بإختلاف صفتها، نظامية كانت أو

06	غير ذلك أن تساعد في الحفاظ على مصادر الطاقة وتهتم بالمتجددة منها.
الهدف 07	توجد صلة مباشرة بين مستويات التعليم على اختلافها وبين الحيوية الاقتصادية وكذا الأعمال الحرة المختلفة والمهارات التي يتطلبها سوق العمل.
الهدف 08	يعد التعليم عامل ضروري لتطوير المهارات الأساسية لبناء بنية تحتية تستطيع مخالطة الأوضاع الكارثية.
الهدف 09	إنّ التعليم ونواتجه يساهم في تكافؤ فرص الوصول والحد من ظاهرة انعدام المساواة الإجتماعية وكذا الإقتصادية.
الهدف 10	بإمكان التعليم أن يعمل على تزويد الناس بالمهارات المطلوبة والتي تجعل من المشاركة في تشييد المدن الأكثر استدامة والعمل على الحفاظ عليها وتطوير مرونتها لتكون قادرة على التعامل الجيد مع الكوارث.
الهدف 11	من الممكن أن يغير التعليم أنماط الإنتاج وأن يؤثر عليها طريقة إنتاجها واستهلاكها بشكل يضمن إستدامتها.
الهدف 12	يعد التعليم المفتاح الأساسي لفهم الجمهور لنتائج تغيير المناخ وكيفية التكيف معه، والتخفيف من آثاره على كل المستويات خاصة المحلية منها.
الهدف 13	للتعليم دور مهم في الإرتقاء بمستوى الوعي بالبيئة البحرية والمساهمة في بناء توافق انسيابي يتعلق بكيفية الإستخدام الحكيم والمستدام.

الهدف 14	يعمل التعليم والتدريب على الزيادة من مستوى المهارات، وكذا القدرات التي تدعم طرق العيش المستدام وتؤمنها، والمحافظة على الموارد الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي.
الهدف 15	إن التعليم الاجتماعي يعتبر إحدى المسائل الحيوية التي تسيّر وتعمل على ضمان إقامة مجتمعات طابعها تشاركي وشامل وعادل إضافة إلى تقوية أطر التماسك الاجتماعي.
الهدف 16	يساعد التعليم مدى الحياة على بناء القدرة على فهم وتطوير السياسات والممارسات التي تخدم التنمية المستدامة وتدعهما.

المصدر: (اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم، التعليم من أجل الناس والكوكب
بناء مستقبل مستدام للجميع، 2016، صفحة 10)

ومن خلال الجدول تظهر جليا إسهامات التعليم في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة التي لم تحصر في نجاح الأفراد وتهيئتهم الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية، بل أيضاً في نضج الوعي البيئي والاستهلاكي والصحي، والذي من شأنه أن يدفع عجلة التنمية نحو الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والطاقات المتجددة في إطار تغيرات إيكولوجية حاسمة، وهو ما يجعل التعليم القاطرة الأساسية التي لا بد من المرور بها لتطوير المهارات الضرورية للتصدي للتحديات العالمية وتحقيق الأهداف الإنمائية التي تنشدها العيش المستدام.

4. واقع التعليم في الجزائر وعلاقته بالتنمية المستدامة:

إنّ النظر إلى واقع النظام التعليمي في الجزائر يوحي بأنه لم يتحرر بعد من معاقل المناهج التقليدية التي لازالت تحافظ على نمطيتها، ولم ترق بعد إلى مستوى التطلعات ومع كل الجهود الدؤوبة للسير بالتعليم في وجهته الصحيحة التي ينبغي أن تراعي تحولات الواقع

، وتحاول إزالة تلك التراكمات التي جعلت قطاع التعليم يعيش أزمة، إلا أنها فشلت وأسفرت عن فجوة بين المناهج التعليمية السائدة ومتطلبات التعليم الراهنة بمختلف التغيرات المتسارعة العلمية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية وتغيب عنه مقتضيات التنمية المستدامة التي تتطلع إليها الدول .

بالعودة إلى مخرجات هذا النظام التعليمي التي أفرزت آلاف التلاميذ المتجهين نحو التكوين الجامعي، وما يواجههم من مشاكل أبرزها اللغوية وضعف قدراتهم التحليلية الذهنية والنقدية، وبعدهم عن الاستخدام العلمي لأدوات البحث والتقصي، واكتفائهم بما يقدم لهم، إنما يؤكد على سياسة التلقين والتلقي التي عهدتها الأنظمة التعليمية ولازالت، ومن جهة أخرى ليكشف عن المستوى المتدني واختلال التكوين المعتمد عليه بداية من المراحل التعليمية الأولى وصولاً إلى التعليم الجامعي. (نصيرة و حنان، 2020، صفحة 92)

وهذا ما يؤكد على قصور المناهج التعليمية، وأنها لاتقف على أرضية واقعية ولا تستند في مضامينها على منظومة تراعي إنشاء جيل قادر على التكيف والسير مع معطيات الحاضر والتخطيط الصحيح للمستقبل في ظل مركزية العقول وتلقينها بدل إعمالها.

الأمر الذي يتطلب تأسيس مناهج تربوية وتعليمية جديدة تنعتق من سياسة الحشو، وترسي أسس تكوينية صلبة تنطلق من أولى مراحل التعليم الابتدائي وتندرج حسب المستويات العليا للتعليم. (نصيرة و حنان، 2020، صفحة 92)

لذلك فما يعيشه التعليم في الجزائر من أزمة رغم كل المحاولات الإصلاحية التي تم تبنيها، وما تبعها من تعديلات متتالية إنما ينم عن جملة من المشاكل البيداغوجية والتربوية، والتي أفرزت عواقب وخيمة إنعكست على أداء المؤسسات التعليمية، وفرضت العديد من الإستحقاقات الحرجة، وأثرت على التوازن المعرفي للمتعلم ومدى قابلية إستخدامه وأعطت هذا النظام التعليمي شهادة عجز عن كشف الحاضر بتغييراته ومتطلباته العالمية، والفشل في ربط مضامين التعليم وأهدافه بالمجالات الاقتصادية والتنموية المختلفة. (محمد م.، 2024، صفحة 07)

• فما هي الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمة؟

إن حديثنا عن المعوقات التي ضاعفت من أزمة التعليم في الجزائر وفاقمت من حدة تدني مستواه يحيلنا إلى ضرورة الوقوف على الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج الوخيمة والتي تتمثل في :

أ. افتقار فلسفة تربوية وتعليمية: يفتقد النظام التعليمي في الجزائر إلى رؤية تعليمية واضحة وفلسفة تربوية تميزه من حيث قيمه وعاداته الاجتماعية.

ولأن هذه الفلسفة التعليمية إرتبطت بتبني مناهج تعليمية وتربوية أجنبية ذات الأسس الغربية والشرقية، فقد إنعكس هذا على طبيعة المناهج المعتمدة وطرائق التدريس وما تعلق بها من مقاربات تعليمية فكانت ضعيفة، أهدافها مبهمه، وبدلاً من الانطلاق من رؤية تربوية وتعليمية واضحة المعالم تستمد توجهاتها وأسسها من المقومات التي تبني المجتمع الجزائري وتراعي الحفاظ على قيمه الوطنية والدينية كانت مجرد تقليد وتبعية ثقافية واستعارة مناهج تربوية غريبة. (علي، 2013، صفحة 108)

من هذا المنطلق جاءت هذه المناهج مستعارة لا تتوافق في بنيتها مع خصوصية مجتمعنا، ولا إحتياجات المتعلمين، ومعظم المحاولات الرامية لتبنيها في غير مناخها سرعان ما باءت بالفشل، وهو الأمر الذي أدى إلى توسيع الهوة بين المنظومة التربوية والتعليمية، وبين ما هو سائد في الواقع المعيشي، في ظل غياب التنسيق والتعاون بين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والنظام التعليمي المتبع. (إكرام، 2020، صفحة 563)

غني عن البيان في هذا السياق كيف يجري التحلق التقليدي لهذه المناهج المتبناة التي تتغلب عليها النزعة التلقينية والتي كرسست سياسة التبعية التعليمية بما لا يتوافق مع طبيعة بيئة التعلم السائدة ، فصياغة البرامج والمشاريع وفق فلسفة تروم اصلاح عجز هذا النظام التعليمي لم تنبثق من واقعه المتأزم ولم تنطلق من سياقاته وأبعاده الإقتصادية والإجتماعية والإنمائية، فجاءت المقررات التعليمية مهترأة مجزأة تغيب عنها

راهنية القضايا، فأدى هذا إلى إلغاء دور التعليم الذي يضطلع به في السير نحو الأهداف التنموية وفي إعداد نسق جديد من القيم والمهارات اللازمة للقدرة على العمل والإنتاجية.

ب. إشكالية غياب التخطيط التربوي: يعبر التخطيط التربوي عن الرؤية الواضحة للسياسة التعليمية المتبعة، والتي ترشد النظام التعليمي وتوجهه وتمكن من معرفة مخرجات العملية التربوية والتعليمية والتنبؤ بسيرها مستقبلاً.

كما أن التخطيط التربوي يمثل عملية عقلنة العملية التربوية والتعليمية برؤية مستقبلية، تقوم على القرارات المدروسة تمكن من الوصول إلى الأهداف المرجوة بشحن الإمكانيات المادية والبشرية واتباع أنجع الوسائل، (إكرام، 2020، صفحة 564) وبما أنه يعكس الاستراتيجية المعتمد عليها للتعليم في إطاره الشامل الذي ينطوي على جملة المؤشرات والمتغيرات التي تتحكم في النظام التعليمي، ومدى مراعاته للمعايير السياسية والاجتماعية والمتطلبات الاقتصادية، فهو يرصد الأهداف ويحدد للمشكلات التي قد يواجهها. وبالنظر إلى احتياجات العملية التعليمية وفقاً لاستقراء الواقع، وهو ما يمكن من وضع الخطط اللازمة التي تراعي متطلبات التنمية المستدامة، وتتصدى لمختلف التحديات الاقتصادية والتكنولوجية .

بالإطلاع على مايعيشه التعليم في الجزائر فإن كبوته تترد في جزء كبير منها إلى مشكلة التخطيط التربوي وسطوة ثقافة التقليد في المناهج والبرامج التعليمية وإنعدام حسم الحلول، وإذ ما نظرنا إلى تعقيدات الواقع التعليمي، ورغم مساعي التجديد فيه إلا أنه لا يزال يعاني من انعدام منطق التخطيط الإجرائي "الواقعي" والذي يتطلب الابتعاد عن النمطية والنظر إلى واقع التعليم ومستجداته في ظل غياب سياسة تعليمية تربوية رشيدة تتعلق بالمعلم والمتعلم وبالبيئة التعليمية، وبهذا تزداد حدة التناقض بين المناهج التعليمية السائدة وبين رهانات الحاضر وتحديات المستقبل. (إكرام، 2020، صفحة 564)

وبالتالي فإن كل نظام تعليمي لا يراعي تخطيطه التربوي التوفيق بين أهدافه وبين احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاقتصادية، سيؤثر سلباً على الأداء التعليمي

وجودة برامجه، وقد ينجر عنه أيضا؛ إنعدام التقييم الصحيح لفعالية المناهج التعليمية في ظل سيادة استراتيجيات التنظير الفج المنعدم التنفيذ وافتقار الممارسة العملية في ظل تخطيط تربوي أجوف وشكلي مضامينه تناقض الأرضية التي الصحيحة التي تبني دعامة التعليم وتجسد مساعيه.

ج. الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة: إنَّ النظام التعليمي والتربوي الراهن بكل مستوياته، يرسخ العديد من القيم التي تناقض منطق التطور العلمي السائد وتتعارض مع استقلالية تفتح الملكات والمواهب، أمام مختلف تحديات العولمة التي تضعف مناعة المتعلمين. (علي، 2013، صفحة 149)

وفي ظل غياب الربط بين مضامين التعليم ونواتجه واحتياجات سوق العمل، تشهد عملية تسيير الموارد الطبيعية والبشرية حالة ركود، فكانت هذه المناهج بمثابة مقاصل جائزة لا تراعي واقعا مفعما بالتحويلات ولا تهتم بأهداف التنمية المستدامة ولا تستثمر موارد الحاضر وتحفظها للأجيال القادمة. بل أنتجت حالة إنغلاق في كيفية إحداث توازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في ظل اقتصاد معلوم يتطلب إعداد أفراد لهم القدرة على مسايرة التغيرات الاجتماعية والثقافية، وعلى التماشي مع متطلبات الاقتصاد العالمي وهو الأمر الذي أدى إلى انفصال قضايا التعليم عن مقتضيات التنمية المستدامة.

ورغم كل المحاولات الرامية إلى تعديل بعض المضامين، لكنها لم ترق إلى مستوى إدراج القضايا الاقتصادية والعلمية الراهنة في المناهج التعليمية. وبدل التركيز على بناء القدرات وتطوير المؤسسات بشكل تقنوقراطي وتدرجي ينحدر من الأعلى نحو الأسفل، تم إضافة التعديلات إلى النهج الأساسي دون تغييره ودون الإقرار بأنَّ منهج التنمية يعترف ضمنا بأن الاقتصاد جزء مهم من المؤسسات التربوية والاجتماعية والسياسية. (Jennifer, agema, & juhi , 2007, p. 12)

في نفس السياق صرح التقرير السنوي لمجلس المحاسبة الجزائري لسنة 2024 على أن الرقابة أفصحت عن إفتقاد التعاون المشترك بين وزارة التربية وبقية الدوائر الوزارية التي من شأنها أن تساهم في تجسيد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التضامن الوطني وكذا وزارة السكن والتهيئة العمرانية ، فهذا النهج المجزء في التعليم هو الذي أثر على مخرجات التعليم ، وأن تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية مختلف الوزارات يتم بمعزل عن التنسيق فيما بينها هو الذي أدى إلى إختلالات في تجسيد السياسة الوطنية المرتبطة بالتعليم، والعجز عن ربطها بأهداف التنمية المستدامة . (مجلس المحاسبة ، صفحة 22)

لذلك فبناء المنظومة التعليمية في الجزائر كان بمعزل عن شراكة وتعاون المؤسسات والهيئات القيادية التي تضطلع بمهمة التخطيط التنموي وبناء التوجه الإقتصادي، وهو ما نتج عنه تغييب التعليم ونواتجه من سوق العمل ومن المشاريع التنموية، وأدى إلى إخفاق ذريع في محاولة دمج مخرجات التعليم في الممارسة الإقتصادية، وبإعلاء كفة المتخرجين من هذا النظام التعليمي تكاد تنعدم السياقات العملية التي تناسهم وتستثمر قدراتهم .

د. إختلال النظام التعليمي وقصور البرامج والإستراتيجية التعليمية المتبعة : إنّ واقع النظام التعليمي الحالي ومآلاته لا تسير التقدم العلمي ولا المعارف الراهنة، فقد أصبح مجرد مضامين نظرية بحتة لا صلة لها بالواقع أساساً، وهو ما نتج عنه تدهوراً في المنظومة التعليمية والتربوية، ورغم المحاولات الإصلاحية فلم تنجز الأهداف المرسومة سواء اقتصادية أو إجتماعية وإنتفى الحضور الواقعي لها ،وهوما أدى إلى شعور المتعلمين بالإغتراب والإحباط في ظل موجة العولمة. (محمد ب.، 2011، صفحة 07)

كما أن أساليب التعليم في الجزائر تبرز فيها مواطن الخلل إبتداءً من بيداغوجيا التدريس المعتمدة والتي شهدت تغييراً في المناهج التعليمية الجزائرية، ابتداءً من التدريس بالمضامين إلى الأهداف وصولاً إلى المقاربة بالكفاءات كمحاولة لإعلاء أداء المتعلم و جعله هو المحرك الأساسي للعملية التعليمية والتعليمية.

ونظراً للبيئة التعليمية المعقدة والمتشابكة، استبعد البعض إمكانية حضور التطبيق الفعلي لبيداغوجيا المقاربة بالكفاءات، بسبب انعدام العلاقة الخطية المباشرة بين المعلم والمتعلم، واختزال قنوات الإتصال في المعلم، وتكريس الطريقة التلقينية أحادية الفكر فغلب عليها علاقة الشيخ بالمريد وانعدم فيها الحوار، وهو ما أدى إلى مآلات غير محمودة غابت فيها ملكة التحليل والنقد عند المتمدرسين. (محمد ب.، 2011، صفحة 07)

إضافة إلى أن نظام التقييم المعتمد في الامتحانات وطرائقه تقليدية؛ لا يراى به فحص الأذهان ولا مكاشفتها بل مجرد غربلة وتصفية تستند إلى نتائج الامتحانات بمعايير معرفية محددة، وبمجرد قصور المتعلم عن تحقيق نتائج فيها فإنه يجرى من فرص التعليم، وبدل العمل على إصلاح جوانب الإخفاق فإنه يقصى بحكم نهائي على قدراته المعرفية بالعجز والفشل، (علي، 2013، صفحة 150) لذلك كان هذا التقييم تقليدياً تغيب عنه محاكاة أسباب الإخفاق والعمل على إصلاحها فظل حبيس نمطية إجترار المعارف المقدمة بدل تنمية الفكر النقدي وتطوير مهاراته .

من جانب آخر فإن تذييل نظامنا التعليمي أدنى المراتب تعود أسبابه أيضاً إلى قدم مقرراته والتي تكشف قرائتها عن بدائيتها وبعدها عن هذا المجتمع المعرفي المعاصر، ولأنها محتويات لا تمت بصلة إلى القضايا الراهنة والعالمية فقد أنتجت حالة الإنزواء التي يعيشها المتعلم ويعانها، والتي أدت إلى جعل هذا النظام التعليمي يتميز بطابع إنعدام الإنتاجية .

ثم إنَّ معضلة التوجيه الآلي والعشوائي سواء كان المدرسي أو الجامعي، والذي كثيراً ما يكون تعسفياً بقرارات غير مدروسة نتج عنها إلجام الدافعية لدى المتمدرسين في ظل خيارات تخالف رغباتهم. وهو ما نتج عنه الحضور العددي الهائل للمتخرجين، وأزمة تضخم في العديد من التخصصات في غياب النظر إلى الواقع العلمي ومتطلباته، ودون ربطه باحتياجات المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. (محمد ب.، 2011، صفحة 08)

وبغياب المنطلقات السليمة للنظام التعليمي الذي تتعدد أطرافه ومتغيراته، آل إلى الإخفاق الذريع في الوصول إلى أهدافه التربوية والاجتماعية والاقتصادية في ظل مقاربات تغفل مراجعة راهن البيئة التعليمية ولا تتقن طرائق تقويمها ولا تحسن توجيه متعلميها.

٥. ضعف الميزانية المخصصة للتعليم: إنّ تحسين الأداء التعليمي إنما يتوقف على مستوى الميزانية المخصصة له، وتحقيق الجودة فيه ينعكس على التنمية الاقتصادية ويحقق أهدافها، إلا أنّ النظر إلى التعليم في الجزائر يؤكد على تدني مستوى الإنفاق وتراجعته مقارنة بالعديد من الدول الأوروبية التي تشهد أنظمتها التعليمية تطوراً كبيراً.

حيث جاء في التقرير الإحصائي الثاني للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من (2015-2021) بأن معدل الإنفاق الحكومي في الجزائر على التعليم لعام 2021 قد بلغ 16,20% من إجمالي الإنفاق العام، بينما بلغ في 2017 نسبة 17,6% أي أنه شهد إنخفاضاً بنسبة 01,6% بدل ارتفاعه. (اليونسكو، التقرير الإحصائي الثاني حول التربية والثقافة والعلوم في الدول العربية (2015-2021)، مارس 2023، صفحة 22)

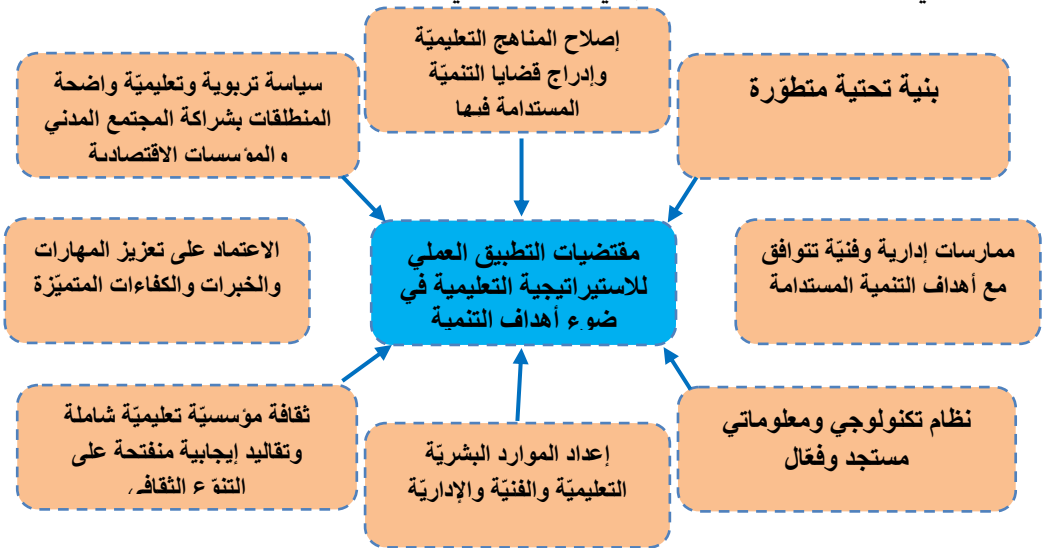
بالمقابل خصصت الدول المتقدمة ميزانية مرتفعة مقارنة بقطاعاتها الأخرى. فإذا ما نظرنا إلى تجربة سنغافورة، التي جعلت التعليم بوابة للإقلاع الاقتصادي، نجد أن معدل الزيادة في النفقات الحكومية المخصصة لقطاع التعليم، يزداد بوتيرة منتظمة، فقدرت الزيادة من سنة 1985 إلى 2005 بـ 275,72% من إجمالي الإنفاق العام، بينما ترواحت من 2005-2020 بـ 142,18% وتعتبر هذه النسب المرتفعة عن الأهمية التي توليها القيادة السنغافورية للتعليم في خططها التنموية. (بشير، 2023، الصفحات 179-180)

توضح النسب المشار إليها سابقاً انخفاض معدل الإنفاق على التعليم في الجزائر بشكل كبير، وهو ما أثر على البنية التحتية وساهم في زيادة تدهورها، خاصة بالنقص الموجود على مستوى الوسائل البيداغوجية والتجهيزات التقنية وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة مستوى التضخم على المستوى الأقسام الدراسية، وفي ظل غياب بيئة مدرسية مهيأة بمستلزمات البحث والإطلاع خاصة التكنولوجية منها كالمكتبات المعاصرة والمخابر المجهزة ضعف أداء المؤسسات التعليمية، وغابت مخرجات التعليم ولم تحقق أهدافه.

وبالنظر إلى ما سبق؛ لم يستطع هذا النظام التعليمي أن يكون قطاعاً يعتمد على النوعية والجودة، ومنتجا لعمالة متعلمة تساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة، بل كان مجرد نواتج كمية غائبة عن الخطط التنموية جردت التعليم من أهدافه الإنمائية ولم ترق إلى تطلعات مجتمع المعرفة.

5. الرؤية المستقبلية لتفعيل إستراتيجية التعليم لتحقيق التنمية المستدامة:

إنّ حديثنا السابق عن المعوقات التي تواجه التعليم في الجزائر وتؤثر على إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تتطلب فهم مختلف التحديات التي فرضتها موجة التطورات التكنولوجية والتحوللات الاقتصادية المتسارعة، فتجويد التعليم يستلزم إحداث إصلاحات واستدراكات تنظر إلى ملابسات الواقع وتعمل على إعداد رؤية مستقبلية تقوم على إشراف التغيرات الحاصلة على مستوى الأنظمة التعليمية العالمية، وتسعى إلى إحداث جودة نوعية على المستوى المحلي والعالي؛ وهو ما يتطلب خطة إستراتيجية تراعي عدة متطلبات يمكن إجمالها في المخطط التالي:



الشكل 01: مقتضيات التطبيق العملي للإستراتيجية التعليمية في ضوء أهداف التنمية المستدامة. المصدر: من إعداد الباحثين .

بناءً على المخطط السابق وبالنظر إلى ما يعانيه النظام التعليمي الجزائري فمسماعى التغيير لن تكون إلا إستراتيجية تستند فى مبادئها على الإنفتاح على آفاق التعليم ومبادئ التنمية المستدامة ومتطلباتها ، وتبلور معها حتمية التجديد فى هذا النظام التعليمى على النحو الآتى :

❖ النهوض بالسياسات التعليمية وإشراك المجتمع المدينى فيها: تعد صناعة السياسات التعليمية من أبرز العناصر المهمة التى تحدد مدى فعالية التعليم وجودته ، باعتبارها عملية حيوية تتميز بالمرونة والى من شأنها أن تعزز من إمكانيات التعليم فى القدرة على مجابهة مختلف التحديات المستقبلية .

وعليه يتولى صانعو السياسات التعليمية والتربوية ، مسؤولية خاصة سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الإقليمى العالى؛ والى تسعى إلى إرساء البيئة المواتية والنزوع إلى تعميم استيرراتيجية التعليم من أجل التنمية المستدامة فى كل المؤسسات التعليمية والتربوية مسؤولية خاصة؛ سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الإقليمى العالى. والى تروم إرساء البيئة المواتية التى تنزع إلى تعظيم إستراتيجية التعليم من أجل التنمية المستدامة فى كل المؤسسات التعليمية. (اليونسكو، التعليم من أجل التنمية المستدامة خارطة طريق لعام 2030، صفحة 26)

لذلك فوضوح الرؤية المستقبلية ومحاولة استشراف المستقبل التعليمى، هما العنصران الأساسيان اللذان ينبغى أن تتضافر فىها الجهود لتحقيقها. من أجل إعادة بناء ذاتية التعليم والتنمية المستدامة ضمن المخططات السياسية التنموية.

بالموازاة فإن آليات التنسيق بين مختلف أطراف أولياء الأمور وأرباب الشركات الاقتصادية الكبرى والأوساط الأكاديمية المنشغلة بالقضايا التعليمية والتربوية، من شأنها أن تساهم فى نجاح مستقبل النظام التعليمى، -41 (Word bank group, 2019, pp. 42) وإستنادا إلى هذا فإن إعادة النظر فى النظام التعليمى بمضامينه ومناهجه وبيئته ليس إلا وعيا سياسيا واجتماعيا ينطلق من رؤية فلسفية تربوية وتعليمية واضحة، تنطلق من

تشخيص مواطن الأزمة ومن صميم المجتمع الجزائري بمقوماته وبمراعاة الحفاظ على قيمه ، وفي ظل اكتساح اقتصادي عالمي يتطلب فهمًا وتطبيقًا لمبادئ العيش المستدام.

❖ تجديد المناهج التعليمية ودمج قضايا التنمية المستدامة فيها:

إنّ إنفكاكنا من الصيرورة الحتمية التي عهدتها المناهج التعليمية يحيل إلى ضرورة إحداث التحول من الاهتمام بالخبرات النظرية إلى تعزيز المهارات، من خلال إعادة بناء المناهج وما يتعلق بها. والتركيز على تنمية القدرات وليس المحتويات؛ أي ما ينبغي للمتعلم أن يطبقه فعليًا وليس ما يتلقاه من معارف تلقينية. (شيخة، 2021، صفحة 136)

الأمر الذي يتطلب نظرة موضوعية تخضع المناهج بعناصرها ومحتوياتها وكفاءاتها المراد الوصول إليها وطرائق التدريس وما يتبعها من عمليات تقويم، إلى دراسات تحليلية دقيقة تراعي أنماط التدريس المعاصرة ومختلف الوسائل التعليمية، وترتبط محتوياته الماضية بالحاضر وتوجهه نحو المستقبل.

ويقتضي إصلاح المناهج التعليمية والنهوض بها الأخذ في الاعتبار الجوانب التالية:

- الأهمية في السياق الاجتماعي: إن تحديد المناهج لا يعتمد على المحتوى الأكاديمي فقط؛ بل لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي الذي يوظف فيه المتعلمون معارفهم.
- التعلم القائم على المشاريع: غالبًا ما يتم بناء المناهج وفق نموذج التعلم القائم على المشاركة في مشاريع البحث العملية، وحل المشكلات كطريقة لتنمية الفكر النقدي ورفع مستوى الابتكار من خلال التعاون.
- التقييم التكويني: لا ينبغي الإكتفاء بتقديم درجة في نهاية الدرس والامتحان؛ بل يوظف كأداة مساعدة لتقديم ملاحظات تكوينية لتحسين أداء المتعلمين.
- مشاركة الطلاب: يتم إدماج الطلاب كشركاء فاعلين في تطوير المناهج الدراسية من خلال تقديم آرائهم واحتياجاتهم التعليمية. (Ardhana januar & others, 2023)

على هذا النحو يمكن للمناهج التعليمية أن تشكل جسرا مهما يربط المتعلم بالواقع المعاش وتساهم في رفع مستوى الأداء من خلال ديمقراطية الممارسة التعليمية التي تعزز دافعية المتعلمين وتثمنها ، وتعمل على التكوين التعليمي المدمج في الحياة العملية ، فتتحول غاية المناهج التعليمية من "تعلم لتعرف كتلقين" إلى "تعلم لتكون كممارسة".

ومن أجل أن يحقق التعليم أهداف التنمية المستدامة، لا بد من إدماج قضايا الاستدامة في المقررات الدراسية كالترية البيئية والتكنولوجيا الطبية والإحيائية، مع الابتعاد عن المفاهيم المجردة لمبادئ التنمية المستدامة والتركيز على الممارسة الواقعية التي تعطي المتعلمين المهارات والقيم ووجهات النظر. (محمد و ناهد ، الصفحات 42-43)

لذلك يتوجب على المناهج التعليمية أن تتوجه نحو تنمية القيم التي تساعد على التغيير والإبداع بدل ترسيخ الاستنساخ والنقل وتعزيز الوعي بالحقوق الإنسانية، وتفتح على الثقافات الأخرى بمهارات تستفيد من تجارب العولمة في تطوير نظامها التعليمي وبناءه بأسس تحفظ هويته وتنسجم مع بيئته.

❖ إحداث تغييرات على مستوى بيئة التعلم وإعادة تطوير الموارد البشرية:

إنّ العمل على الخروج بالتعليم من أزمته يتطلب إعادة النظر في البيئة التعليمية، ابتداءً من البنية التحتية وسد إحتياجات المؤسسات التربوية بتزويدها بالوسائل البيداغوجية والتجهيزات التقنية والتكنولوجية المتطورة ، بنظام معلوماتي وتكنولوجي فعال. فتكون صديقة للبيئة ومدعمة بتقنيات الطاقة المتجددة وتعزز سبل التواصل مع الطبيعة. وتحفظ مواردها وتضمن استدامتها ولن يكون هذا بمنأى عن رفع مستوى التمويل المستدام للتعليم بما يتماشى مع المعايير الدولية والحرص على زيادة مخصصاته من أجل تحسين مستوى الفعالية والوصول إلى تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة خاصة ماورد في الهدف الرابع منها بتأمين تعليم شامل وعادل، وزيادة فرص التعلم للجميع مدى الحياة .

ومن جهة أخرى، لا بد أن تتماشى الممارسة الإدارية والتعليمية مع مبادئ التنمية المستدامة كاتخاذ قرارات ديمقراطية داخل البيئة التعليمية تسمح لجميع القائمين على العملية التعليمية بالتعبير عن آرائهم ومواقفهم. (اليونسكو، التعليم من أجل التنمية المستدامة خارطة طريق لعام 2030، صفحة 28)

وبالتالي؛ فإنّ إنتاج واقع تعليمي تنموي يتطلب ثقافة مؤسسية تعليمية تدعم التفكير الإبداعي وتساهم في إيجاد حلول للتحديات البيئية، وترتبط بشكل وثيق بقيم تحسن التفاعل المجتمعي والثقافي وتدعم المبادرات الفردية وتحترم تنوعها.

ويقتضي تجويد البيئة التعليمية تطويراً للموارد البشرية التعليمية فنية كانت أم إدارية، بوضع مخططات تدريبية توضح كيفية إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في الممارسات التعليمية تتجند فيها مختلف الفئات التي تعترف بعالمية التغيير وثقافة الانفتاح على العالم، مما يتيح رفع سقف المكتسبات التنموية.

6. خاتمة:

وتأسيساً على ما سبق؛ فإنّ ما يعانيه النظام التعليمي في الجزائر المنعزل عن الأهداف الإنمائية للألفية، يتطلب مراجعات تنبثق من واقع متأزم تعيشه البيئة التعليمية، بعيداً عن التنظير المختزل في سلسلة إصلاحات لا تقف على أرضية مستقرة، ولم تخرج عن كونها قوالب نمطية تفاقمت معها حدة المعوقات التعليمية وزادت من تدهور الأداء التعليمي وسوء نتائجه.

ومن هنا كان لا بد من الانطلاق من ضرورة التغيير، الذي يتطلب التمسك بالخيط الناظم بين البرامج التعليمية وأهداف التنمية المستدامة بإستراتيجية تعليمية لا ترضخ لثقافة التجزئة بين التعليم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وتخلق توأمة بين مختلف القطاعات الوزارية التي من شأنها أن تساهم في تجويد التعليم بمقاربات إصلاحية تلحظ حاجة الواقع التعليمي إلى التعامل مع الإنسداد المزمن فيه، بموضوعية تتيح إحداث توازن نسبي بين مقاصد التعليم ومتطلبات التنمية المستدامة، وبمنظرة مستقبلية

بإمكانها أن ترسي أساليب العيش المستدام وتحسن استثمار الموارد البشرية والمادية لتؤمن إحتياجات الأجيال المستقبلية ، وبالتالي ووفق ما ورد في متن بحثنا يمكن صياغة التوصيات التالية:

1. الالتزام بإستراتيجية تعليمية تطويرية واضحة وشاملة بمنظور مستقبلي يربط التعليم بأهداف التنمية المستدامة ويتبنى سياسة تعليمية واضحة تنطلق من مقومات المجتمع الجزائري وتراعي الحفاظ على قيمه.
2. اصلاح المناهج التعليمية ودعم تغيير المقررات الدراسية بإدراج القضايا المستجدة على الساحة العالمية والتي تتماشى مع التسارع الكبير في استخدام التقنية والمعرفة التكنولوجية.
3. إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية ودعمها بنظام معلوماتي متطور مع العمل على نشر ثقافة الجودة وإعداد الموارد البشرية اللازمة سواء كانت فنية أم إدارية.
4. تخصيص ميزانية مناسبة من الدخل القومي للإنفاق على التعليم لتساهم في الإستجابة للمتطلبات المتزايدة لهذا القطاع وترفع من مستوى أداء عمالته.
5. ضرورة تجسير الفجوة بين القطاع التعليمي والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والعمل على إيجاد شراكة تعاونية تعمل على إحداث توازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

7. قائمة المراجع:

- Ardhana januar , M., & and others. (2023). Anew Approach to curriculum Development : The Relevance of the higher education curriculum to industry needs,. *international journal of educational Research excellence (IERE)*, 02(02), 502.
- Jennifer, j., agema, s., & juhi , k. (2007). *education and development*. university of Bristol.
- UNDP. (1990). *Human development Report*. new york: published for the united nations development programme (undp).

- Word bank group. (2019). *Expectation and aspirations-new frame work for education in the middle east and north Africa-washington*.
- أخرج سليمان. (2023). التعلم ورهانات التنمية في الجزائر -الواقع والأفاق. مجلة دفاتر سياسية والقانون، 15، 275.
- اليونسكو. (2016). التقرير العالمي لرصد التعليم، التعليم من أجل الناس والكوكب بناء مستقبل مستدام للجميع.
- اليونسكو. (بلا تاريخ). التعليم من أجل التنمية المستدامة خارطة طريق لعام 2030.
- اليونسكو. (مارس 2023). التقرير الإحصائي الثاني حول التربية والثقافة والعلوم في الدول العربية (2021-2015).
- أنطون رحمة. (1988). *اقتصاديات التعليم*. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- بريمة علي. (2013). التربية وتحديات العولمة في المغرب العربي المعاصر. مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، 01(01)، 108.
- بوقشور محمد. (2011). رهان الحكامة وأزمة القيم في النظام التعليمي الجزائري. المجلة الجزائرية للدراسات السوسولوجية، 04(01)، 07.
- دغير سيف ضياء. (2021). التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد نماذج مختارة فيتنام-رواندا-تشيلي. الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة.
- سيف الشامسي شيخة. (2021). التعليم والتنمية المستدامة بدول الخليج العربي الإمارات المتحدة نموذجا. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- صبري الحوت محمد ، و الشادلي ناهد . (بلا تاريخ). *التعليم والتنمية* (المجلد 0). مصر: المكتبة الأنجلو مصرية.
- فهمي سيف الدين. (1990). *التخطيط التعليمي*. القاهرة - مصر: المكتبة الأنجلو مصرية.
- قمره إكرام. (2020). أزمة التعليم في الجزائر الأسباب والدوافع. *الملتقى الوطني الأول حول المدرسة الجزائرية الإشكاليات والتحديات* (صفحة 563). الجزائر: جامعة الوادي.

- مجدي عزيز إبراهيم. (2009). معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم (المجلد 1). القاهرة - مصر: دار عالم الكتب.
- مجلس المحاسبة . (بلا تاريخ). التقرير السنوي لسنة 2024.
- مغولي نصيرة، و بوشلاغم حنان. (2020). المنظومة التربوية في الجزائر: بين رهانات التغيير وتحديات التغريب. مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، 6، 92.
- مناد محمد. (2024). أزمة التربية في العالم العربي أزمة قطاع أم أزمة مجتمع. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، 03(06).
- هارون بشير. (2023). أثر نفقات التعليم على النمو الاقتصادي في سنغافورة خلال 1990-2020، دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك وسببية فرانجر، مجلة التنمية الاقتصادية، 08(01)، 179-180.